الهيئة الوطنيّة
لشؤون المرأة اللبنانيّة
National Commission
for Lebanese Women

كلمة السيدة كلودين عون

رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

اجتماع الدورة 40 للجنة المرأة العربية

11 شباط (فبراير) 2021

معالي الوزيرة مؤمنة حميد حسن وزيرة المرأة والأسرة في جمهورية جيبوتي، رئيسة الدورة 40 للجنة المرأة العربية،

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

لقد أثبتت مواجهة جائحة كوفيد 19 التي تفتك بسكان الأرض بأسرها، كم هي أساسية الأدوار التي تقوم بها النساء في المجتمعات لتمكينها من التصدي للأزمات من أي نوع كانت. فالمآسي البشرية كانت لتكون أخطر بأضعاف لولا كانت النساء غائبات عن المشاركة في الجهود المبذولة لمكافحة الوباء إن على صعيد العمل الطبي والخدمات الصحية أو على صعيد القيام بالأدوار الاجتماعية والتربوية والاقتصادية داخل الأسرة وخارجها. ففي خضم الأزمة الصحية التي ازدوجت في لبنان مع أزمة اقتصادية ومالية زاد من تعقيداتها الانفجار المدمر في مرفأ بيروت، تثبت النساء في كل يوم القدرة والكفاءة والإرادة والاندفاع للنهوض مجدداً.

في الجسم الطبي والتمريض كما في الجسم التربوي، داخل الأسرة وفي القطاعات المهنية والإنتاجية، تشارك النساء في تسيير أمور الحياة اليومية كما شاركن في الصيف الماضي في رفع الركام عن منازل وشوارع بيروت.

مع ذلك كشفت جائحة كورونا كم هو هش وضع المرأة في مجتمع لم يتخلص بعد من عقدة تفوق الرجال على النساء، الموروثة من العصور السابقة. وأظهرت الجائحة حاجة إلى اعتماد تدابير غير عادية لتأمين حماية النساء ضحايا العنف ولإتاحة الفرص أمامهن للوصول إلى العدالة على الرغم من قيود الحجر المنزلي.
فنتيجة للتوترات داخل الأسر التي نتجت عن هذه القيود ونتيجة للضيقة الاقتصادية السائدة والنزاعات العنفية تجاه النساء التي لا تزال رائجة في المجتمع، زادت حالات العنف الأسري المبلّغ عنها لدى القوى الأمنية بواسطة الخط الساخن الخاص بحالات العنف الأسري. تجاه هذا الوضع تجاوبت السلطات القضائية في لبنان مع مطالب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية واعتمدت مجموعة من التدابير الخاصة أتاحت بموجبها لعناصر الضابطة العدلية فتح محاضر فورية في جميع قضايا العنف الأسري حتى في حالات الجرائم غير

المشهودة وسمحت بعدم اشتراط حضور الضحية إلى مركز الضابطة العدلية للاستماع إلى إفادتها، في حال أدلت بأنها لا يمكنها الانتقال، ووافقت السلطات على أن يتم التحقيق في هذه الحالات بواسطة الوسائل الإلكترونية.

على مستوى آخر، أعارت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خلال العام المنصرم اهتماماً خاصاً برصد حالات العنف والتعرف على البيئات المحيطة بحصوله فيها وعلى ميزات شخصيات مرتكبي الأعمال العنفية وضحاياهم، ذلك بهدف التمكن من رسم سياسات فعالة لمكافحة هذه الآفة الاجتماعية. وتخطط الهيئة اليوم لإرساء أسس لآلية دائمة تعمل على رصد التبدل في المؤشرات الدالة على أوضاع النساء بما فيها حالات العنف.

وعملت الهيئة أيضاً خلال العام المنصرم على تنظيم حملات توعية بهدف تشجيع ضحايا العنف الأسري أو أي شاهد أو شاهدة لحالة منه، على إبلاغ قوى الأمن بالاتصال برقم خط ساخن استحدثته القوى الأمنية خصيصاً لهذا الغرض. كذلك آزَرَتْ الهيئة الجهود التي قامت بها القوى الأمنية لتحذير المواطنين والمواطنات من الخضوع للابتزاز والتحرش الجنسي المقترف بواسطة سبل التواصل الاجتماعي ولتشجيعهم على تبليغ القوى الأمنية عن مثل هذه الأعمال عبر الاتصال الهاتفي أو الإلكتروني. وفي أواخر العام الماضي، تكللت بالنجاح الجهود التي قامت بها الهيئة بالتعاون مع شركائها في المجتمع المدني والقطاع العام باعتماد المجلس النيابي لقانون يجرّم التحرش الجنسي، وبتعديله لقانون حماية أفراد الأسرة من العنف الأسري لتوفير حماية أفضل للنساء المعنفات داخل أسرهن.

وفي هذا الإطار ننوّه بالدور الفعّال الذي لعبته السّيدات النواب في المجلس النيابي، وتحديداً في لجنة المرأة والطفل التي ترأسها الدكتورة عناية عزّالدين، بإقناعِ زملائهن في المجلس النيابي بإقرار هذه القوانين للنهوض بوضع المرأة على الصّعيد التّشريعي.

لما كانت مكافحة العنف ضد النساء تشكل ركناً أساسياً في السياسات الرامية إلى القضاء على التمييز المسيء إليهن، فقد اعتمدتها أيضاً الدولة اللبنانية كمحور أساسي في الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325 لمجلس الأمن حول المرأة والسلام وبالإضافة إلى هدف وقاية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحمايتهن منه، رمت التدخلات التي نصت عليها الخطة الوطنية إلى تحقيق أهداف زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، ومساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات وتلبية احتياجاتها في لإغاثة والإنعاش وإيجاد بيئة تشريعية تحول دون التمييز ضدها. وتقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

بأعمال التنسيق بين مجمل الشركاء المعنيين بوضع هذه التدخلات موضع التنفيذ. وفي هذا الإطار، تعمل الهيئة اليوم بالاشتراك مع الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية على إجراء عملية مسح وتقييم للملاجىء، المخصّصة للنساء ضحايا العنف وعلى اعتماد تعريفات موحدة بين جميع الفاعلين في مجال مساعدة ضحايا العنف، للمفاهيم والتعبير التي تستخدمها في هذا المجال. وتعمل الهيئة أيضاً مع الشركاء من أجل تطوير سياسات وسبل جديدة لمكافحة الإتجار بالبشر ومن أجل تحديد العقبات التي تواجه النساء في الحياة السياسية والعامة وتلك التي تعيق مشاركة أكبر من جانبهن في القطاعات الأمنية والدفاعية وفي الهيئات التمثيلية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وعلى صعيد آخر تواكب الهيئة الجهود التي تبذلها الحكومة، على الرغم من الظروف الاقتصادية الدقيقة، لتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للنساء في المشرق المدعوم من البنك الدولي ولرسم استراتيجية للإنماء الريفي تستفيد منها النساء. في خضم الأزمات التي نعيشها في لبنان تستمر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في المطالبة بحق المواطنة الكاملة للمرأة، وباعتراف القانون بحقها في نقل جنسيتها إلى أولادها. وبعد أن قامت الهيئة، بطلب من رئاسة الحكومة، بإعداد مشروع قانون يوفر للبنانية هذا الحق، نعمل اليوم على التحضير لحملة كسب تأييد تستند إلى دراسة موضوعية تبين أحقية أولاد اللبنانية بجنسية والدتهم وتدحض الحجج التي تقوم عادة لنفيها أو لرفضها.

لدينا في العالم العربي الطاقات الإنسانية والعلمية الكفيلة بالنهوض بمجتمعاتنا وليست الطاقات النسائية أقلها. لذا واجب علينا، كدول، الحرص على إنماء قدرات بناتنا كما قدرات أبنائنا وواجب علينا أن نزيل من أمامهن كما من أمامهم العقبات الناتجة عن الترسبات التاريخية كما عن القوانين المجحفة. بنوع خاص واجب علينا أن نرفع عن النساء والفتيات الخشية من التعرض لعنفٍ لا تؤمن الدولة حمايتهنَّ منه. آمل أن نوفق جميعاً في تخطي الصعوبات التي تعترض مساراتنا الإنمائية وأن ننجح في تحقيق آمال أجيالنا الصاعدة.

في هذه الظروف العالميّة الضاغطة، أودّ أن أتوجَه بالشكر إلى المملكة العربيّة السعوديّة لجهودِها الحثيثة خلال ترؤسها أعمال الدّورة السابقة كما إلى جمهورية جيبوتي لترؤسها أعمال الدورة الحاليّة، وأن أعرب عن شكري وتقديري إلى معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعدة، رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية لتنظيم هذا اللقاء الافتراضي على الرَغم من كل الصعوبات.